



سياسة الإبلاغ عن اشتباه حالة غسل الأموال:

١. ارسال تقرير بالعملية المشتبه بها لوحدة التحريات المالية بشكل مباشر.
٢. توفير جميع ما يتعلق بالعملية المبلغ عنها من مستندات وبيانات وافية عن العملية ذات العلاقة وفقاً لنموذج الإبلاغ المعتمد من قبل الوحدة، على أن يشتمل البلاغ كحد أدنى على المعلومات الآتية:
 - أ. أسماء الأشخاص المشتبه بتعاملاتهم ومعلومات عن عناوينهم وأرقام هواتفهم.
 - ب. بيان بالعملية المشتبه بها وأطرافها وظروف اكتشاف وحالتها الراهنة.
 - ج. تحديد المبلغ محل العملية المشتبه بها.
 - د. أسباب ودواعي الاشتباه التي استند إليها الموظف المسئول عن الإبلاغ.
٣. في حالة التبليغ يجب على المنشأة عدم إخطار أو تحذير العميل المبلغ عنه بالتبليغ أو الاشتباه.
٤. تقدم مؤسسات الأعمال والمهن غير المالية المحددة تقاريرها عن البلاغات عند طلبها من وحدة التحريات المالية وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ الطلب ويمكن أن يشتمل الطلب على ما يلي:
 - أ. معلومات عن الطرف المبلغ عنه.
 - ب. بيان بالمعاملات التجارية أو المالية للمبلغ عنه أو الاطراف ذات الصلة.
 - ج. تقدم المبررات والمؤشرات الدالة على الشك مؤيدة بالمستندات.إجراءات إدارة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب:
 ١. تحديد ما إذا كان العميل الحالي أو الجديد والمستفيد الحقيقي سبق أن كان أو أنه حالياً أو من المحتمل أن يكون في المستقبل شخصاً سياسياً ممثلاً للمخاطر.
 ٢. ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لتحديد مصدر ثروة أموال العملاء والمستفيدين الحقيقيين المحددين كأشخاص سياسيين ممثلي للمخاطر.
 ٣. تجنب التصرف الذي من شأنه تحذير العملاء بشكل مباشر أو غير مباشر عن أي اشتباه يتبادر بشأن العمليات التي يقوم بها العميل وعلى مؤسسات الأعمال والمهن غير المالية التأكد مما يلي:
 - أ. القبول الشكلي للعمليات المشتبه بها وعدم رفضها.
 - ب. تجنب عرض البدائل للعملاء أو تقديم النصيحة أو المشورة لتفادي تطبيق التعليمات بشأن العمليات التي يجرونها.



- ج . المحافظة على سرية البلاغات عن العملاء أو العمليات المشتبه بها والمعلومات المرتبطة بها المرفوعة لوحدة التحريات المالية .
- د. ألا يؤدي إجراء الاتصال بالعملاء أو مع الأطراف الخارجية للاستفسار عن طبيعة العمليات الى إثارة الشكوك حوله.
- هـ. عدم إخطار العملاء بأن معاملاتهم قيد المراجعة أو المراقبة ونحو ذلك.

اعتماد مجلس الإدارة

اعتمد مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع (١) هذه السياسة في ١٥ / يناير / ٢٠٢٤ م وتحل هذه السياسة محل جميع سياسات الإبلاغ عن اشتباه حالة غسل الأموال الموضوعه سابقاً.